الأمم المتحدة S/2005/88

مجلس الأمن

Distr.: General
14 February 2005
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود، في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ثانيا – التقييم السياسي

٢ – قدم ممثلي الخاص، سورين – بيسين بيترسن تقييما فنيا مرفقا بهذا التقرير عن التقدم المحرز في استيفاء المعايير المتعلقة بكوسوفو. وتبين النتائج التي توصل إليها إحراز بعض التقدم الواعد والملموس فيما يخص التزام مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بتنفيذ المعايير. كما تحسن الأداء الإجمالي مقارنة بالفترة التي شملها التقرير السابق وإن لم يكن تحسنا متماثلا. ورغم تكثيف العمل في مجال المعايير واستكمال بعض عناصر خطة تنفيذ معايير كوسوفو، ظل التقدم المحرز في عدة مجالات دون المستوى المطلوب. إذ لم يُستوف أي من المعايير الثمانية استيفاء كاملا. وتدرك المؤسسات المؤقتة ضرورة الاضطلاع بمزيد من العمل. كما أن استمرار عزوف صرب كوسوفو عن إقامة حوار ودعم تنفيذ المعايير يحول دون التمكن من تحقيق أي تقدم بالرغم من التفاؤل الذي بعثته مشاركة قائد صرب كوسوفو في الفريق العامل المعني باللامركزية في ٢٤ كانون الثاني/يناير.

٣ – ومن دلائل النضج السياسي المتزايد الانتقال من الانتخابات الناجحة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة، برئاسة رئيس الوزراء راموش هاراديناي، بعد شهر واحد فقط من المفاوضات بين القوات السياسية في كوسوفو.

170205 170205 05-23432 (A)
0523432

إذ لم يضطر ممثلي الخاص إلى التدخل من أجل تيسير عملية تشكيل الحكومة كما حدث في الماضي. وأُبرم اتفاق التحالف بكل سلاسة وعلى نحو ديمقراطي تماما. وبرزت علامات أخرى توحي بالنضج السياسي في جمعية كوسوفو التي تضطلع بمهامها وفق الإطار الدستوري ونظامها الداخلي المؤقت دون حدوث أي انتهاكات إجرائية تذكر. فقد تم التوصل إلى اتفاق بين كتل الجمعية التي تمثل جميع الطوائف المشاركة حاليا في الجمعية بشأن توزيع مناصب رئاسة اللجان العشر الجديدة في الجمعية. وتعهدت أهم أحزاب المعارضة في كوسوفو بالاضطلاع بأدوار بناءة ، فيما أكد الرئيس إبراهيم روغوفا، رئيس كوسوفو، أنه سيحترم الإطار الدستوري بالاستقالة من منصب رئاسة حزبه السياسي.

٤ - ورغم أن تكوين المؤسسات المركزية الجديدة استغرق معظم الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن الحكومة الجديدة بذلت جهودا جادة من أجل تسريع تنفيذ المعايير. وقد أعطى كل من ممثلي الخاص ورئيس الوزراء الأولوية للإجراءات التي تهم طوائف الأقليات بشكل خاص في نطاق المعايير، بما في ذلك عناصر من كل المجالات التي من شأنها أن تعزز التعدد العرقي في كوسوفو. وقد اكتسى النهج الذي اعتمده رئيس الوزراء إزاء المعايير أهمية مركزية، بما في ذلك تأكيد دعمه للإجراءات ذات الأولوية في نطاق المعايير والعمل فورا على توجيه الموارد الرئيسية للمؤسسات المؤقتة لأغراض التنفيذ والرصد الذاتي. غير أن البلديات ظلت في العموم دون المستوى المطلوب من تنفيذ المعايير.

٥ - واستُحدثت بنيات وآليات جديدة من أجل كفالة بلوغ النتائج المتوخاة. وبدأ رئيس الوزراء يرأس اجتماعات متكررة عن تنفيذ المعايير وأبلغ الدوائر الحكومية من جميع المستويات، بما في ذلك البلديات، بضرورة اتخاذ إجراءات محددة من أجل استيفاء المعايير، وهو ما يبشر برفع مستوى الحكم بالنظر إلى أن المعايير تعالج العديد من الشواغل المتعلقة بالإدارة المدنية. ومع ذلك، أثرت القدرات المؤسسية والبشرية على المستويين المركزي والبلدي، تماما كالإرادة السياسية، في درجة التقدم المحرز. وستكون الحكومة تحت الاختبار فيما تضطلع به من أجل بناء ثقة الأقليات وتثبيت طمأنينة الأغلبية من خلال معالجة العديد من المشاكل من قبيل البطالة والإنعاش الاقتصادي. وحسب تقدير ممثلي الخاص في هذه المرحلة، فقد تحسن التصور الشعبي للمعايير باعتبارها وسيلة لتحسين حياة جميع الأفراد ومستقبلهم.

٦ - وبينما رفضت شريحة واسعة من الطائفة الصربية في كوسوفو التعاون مع المؤسسات المؤقتة، أعطت الحكومة في برنامجها أولوية لمسألة تعزيز حقوق الأقليات. ولكن لم يتوفر في الفترة المشمولة بالتقرير ما يدل على أن السياسات المعتمدة ستنفذ تنفيذا تاما وما إذا كانت

في درجتها الحالية من التنفيذ ستساهم في تقليل عزوف صرب كوسوفو عن الانخراط في المؤسسات المؤقتة. فقد خصصت لصرب كوسوفو وزارتان (من مجموع الوزارات الثلاث المخولة لطوائف الأقليات بموجب الإطار الدستوري) علاوة على منصبين من مناصب نواب الوزراء. ومن هذه المناصب، لم يُشغل حتى الآن سوى منصب واحد – وزير شؤون العودة والطوائف.

٧ – وأُحرز الكثير من التقدم في مجال إصلاح الحكم المحلي. فقد عمل رئيس الوزراء على أن تلتزم الحكومة بإنجاز رائدة ترتكز على الوثيقة الإطارية لإصلاح الحكم الذاتي المحلي في كوسوفو، بما في ذلك مشروع واحد على الأقل في منطقة خاصة بصرب كوسوفو. وبقي أن يترجم هذا الالتزام إلى نهج حكومي عام وإجراءات متناسقة، ولكن يوجد فيما يبدو زخم قوي لتفويض السلطة إلى المستوى المحلي.

٨ – ولم تتخذ الحكومة الجديدة بعد، مع ذلك الخطوات اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال وسائل منها وضع السياسات والاستراتيجيات لسد الثغرات الجنسانية، وإنشاء مكتب معني بتحقيق المساواة بين الجنسين، ومواءمة القانون مع مبادئ المساواة بين الجنسين، ورصد الأموال لخطة العمل من أجل المساواة بين الجنسين.

٩ – وظل الوضع الأمني مستقرا، إذ لم تحدث جرائم خطيرة بين الطوائف العرقية (ولا جرائم قتل لأحد أفراد صرب كوسوفو) في كوسوفو منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتوجه رئيس الوزراء بالكلمة إلى صرب كوسوفو في العديد من البيانات العامة كي يقتدي به المسؤولون الحكوميون والشخصيات السياسية. وواصلت كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو العمل على تهدئة مخاوف طوائف الأقليات بشأن السلامة وحرية التنقل، لا سيما من خلال التعاون مع السلطات المحلية على مستوى البلديات ومبادرات خفارة المجتمعات المحلية.

١٠ – ورغم أن الأوضاع الأمنية قد تحسنت بالنسبة للأقليات منذ أحداث العنف التي اندلعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، ظلت ممارسة حرية التنقل محفوفة بالمخاطر. وظل صرب كوسوفو على وجه الخصوص يعتبرون أنفسهم معرضين للخطر. وما فتئ امتناعهم عن الخروج من دائرة طوائفهم أو التفاعل مع أفراد من طائفة الأغلبية (والعكس بالعكس) يوسع الهوة العرقية العميقة أصلا. وما زالت المؤسسات المؤقتة لم تنخرط بعد تمام الانخراط في مبادرات الحوار بين الطوائف، وهي مبادرات لا بد منها لإعادة بناء جسور الثقة والطمأنينة. ولا يزال معدل توظيف الأفراد المنتمين لطوائف الأقليات يراوح عند حوالي نصف المعدل المقرر. كما لم تعالج الحاجة لإيجاد نظام نقل موحد عرقيا. فالأقليات تسافر عموما بواسطة

وسائل نقل متاحة خصيصا لها أو بحراسة عسكرية، وذلك في الغالب من منطقة خاصة بالأقليات إلى أخرى، وهو ما يحد من وصولها إلى المرافق وفرص التوظيف وأجهزة العدالة، ويقلص بالتالي فرص تمتعها بحياة عادية وبأسباب المعيشة المستدامة. وتساهم الشواغل المتعلقة بالأمن وبحرية التنقل، الحقيقية منها والافتراضية، في صرف من كانت لديهم نية العودة عن تنفيذ تلك النية.

١١ - وتتنامى مخاوف الأقليات جرّاء الحوادث المتفرقة التي لا تلقى دائما استنكار القيادة السياسية المحلية أو عنايتها، منها مثلا رشق وسائل نقل الأقليات بالحجارة؛ ورسم مخطوطات تنم عن الكراهية على جدران مباني البلدية؛ ونهب المنازل غير المأهولة التي تعود ملكيتها للأقليات، واحترام محدود للحقوق اللغوية للأقليات. ذلك أن اللافتات المعلقة خارج المباني العامة تكتب فقط بلغة الطائفة المهيمنة محليا، والوثائق الرسمية لا تصدر إلا باللغة السائدة محليا، وعروض الرموز الوطنية لا تمجد سوى الأبطال المنتمين لطائفة الأغلبية. ولم تتخذ الحكومة إجراءات كافية للمعاقبة على جميع الجرائم المرتكبة بدوافع عرقية، ولوضع نظام لرصد انتهاكات قوانين اللغة وزجرها، وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان والتسامح، لا سيما بين شباب كوسوفو. وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بحقوق الأقليات، وتقع الآن مسؤولية تنفيذها على عاتق كل من الحكومة والمجتمع الدولي على حد سواء.

١٢ - وأدت أحداث العنف التي اندلعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى انخفاض معدل العائدين في عام ٢٠٠٤ بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بمعدل العائدين في عام ٢٠٠٣. وبينما أحرزت المؤسسات المؤقتة تقدما في دعم الإعداد الفني لعمليات العودة، والعودة إلى البلديات، ورغم أنها تظل الممول الرئيسي لعمليات العودة، إلا أن الجهود المبذولة لإعادة تنشيط عمليات العودة ما زالت غير كافية. وما زالت المؤسسات المؤقتة مطالبة بتجاوز الإعلانات والوعود والتمويل كي تثبت على نحو فعال ما يحدوها من رغبة واستعداد لتحمل المسؤولية والخضوع للمساءلة عن أمن صرب كوسوفو والطوائف الأخرى. ولم يستكمل بعد برنامج إعادة البناء كما لم ترافقه حملات قوية للتواصل مع الأقليات بغرض إعادة بناء الثقة المفقودة. ويظل العديد من المنازل التي أعيد بناؤها حديثا غير مأهول، إذ ما زالت تراود السكان المشردين شواغل وشكوك كثيرة بشأن مدى تقبل طائفة الأغلبية لوجودهم. وأخيرا، ظل انخراط البلديات في الأنشطة المرتبطة بعمليات العودة انخراطا متذبذبا رغم ما شهدته من زيادة ملحوظة. فقد أرجأت بعض البلديات إلى مواعيد جد متأخرة إعداد مشاريع الاستراتيجيات المتعلقة بعمليات العودة وتعيين المسؤولين المكلفين بعمليات العودة وغير ذلك من تدابير الدعم. كما لم تضع أي من البلديات بعد خطة نهائية للتنمية. ونادرا ما تلجأ

البلديات إلى آليات الشرطة أو غيرها من الموارد المتاحة لمنع أو معاقبة الاحتلال غير القانوني للممتلكات. وفي نفس الوقت، تظل رغبة صرب كوسوفو في الانخراط بالآخرين غير كافية والبيانات التي تدلي بها معظم السلطات الصربية غير مؤاتية. كما تتمسك الكنيسة الصربية الأرثوذكسية بموقفها الرافض للانخراط في إعادة بناء المواقع الدينية التي لحقها ضرر أو خراب خلال أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، وفي تصنيف مواقع تراثها الثقافي.

١٣ - ولم تبد معظم السلطات في بلغراد حماسها لمشاركة صرب كوسوفو في المؤسسات المؤقتة أو في العمليات التي تهدف إلى الاستجابة لاحتياجاتهم الخاصة، بما في ذلك المقترح الذي تقدم به ممثلي الخاص إلى بلغراد في عام ٢٠٠٤ بشأن اللامركزية وإنشاء فريق رفيع مستوى معني بالأمن، حيث رهنت الانخراط البناء في المسائل المتعلقة بكوسوفو بمجموعة متقلبة من الاشتراطات المسبقة. ولم يُعقد أي اجتماع بين الأفرقة العاملة للحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد منذ آذار/مارس ٢٠٠٤. ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى العراقيل التي تضعها بلغراد. وقد التزمت المؤسسات المؤقتة بالتعاون التام في هذه المساعي. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كتب رئيس مركز التنسيق من أجل كوسوفو بين صرب الجبل الأسود وصرب جمهورية صربيا إلى ممثلي الخاص داعيا إلى استئناف اجتماعات الفريقين العاملين المعنيين بالأشخاص المفقودين والطاقة.

١٤- لقد أُحرز بعض التقدم في مجال الاقتصاد والتدابير المتخذة لمعالجة الصعوبات الاقتصادية في كوسوفو. ولاحظت بعثة أوفدها صندوق النقد الدولي مؤخرا إلى كوسوفو تزايد نضج المؤسسات والسياسات الاقتصادية هناك. كما واصلت الحكومة العمل، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إنهاء مشروع ميزانية عام ٢٠٠٥ في سياق قيود صارمة للاقتصاد الكلي. وتعززت القدرة المؤسسية باستحداث مجلس مستقل لاستعراض الضرائب والرسوم الجمركية ومركز للاستعلام عن الائتمانات ومنهاج عمل للاتصالات المتعلقة بالتأمين. كما تعززت مراقبة المعاشات التقاعدية والعمليات المصرفية، وبدأت مكاتب الضرائب تفتح أبوابها في المناطق الخاصة بالأقليات، فيما تتواصل عملية الخصخصة. وإقرارا من ممثلي الخاص بتزايد قدرة المؤسسات المؤقتة في المجال الاقتصادي، أعلن مؤخرا عن تفويضها مزيدا من الصلاحيات الاقتصادية. وسيرأس رئيس الوزراء قريبا المجلس الاقتصادي والضريبي، وهي هيئة استشارية لممثلي الخاص.

١٥ - ويشكل انعدام التيار الكهربائي بشكل منتظم يُعوّل عليه أحد القيود الخطيرة التي تعوق تحقيق التنمية في كوسوفو. فشركة كهرباء كوسوفو لم تُقم بعد على أسس مالية متينة. واستحدثت المؤسسة تدابير لزيادة ما تحصّله من إيرادات، وخاصة باعتماد سياسة تقضي

بعدم إصلاح أعطاب الشبكات المحلية إلا إذا قبل عدد كاف من المستهلكين المتضررين دفع أموال نظير الكهرباء المستهلَكة وتسوية بعض الديون السابقة. ولاقت هذه السياسة رفضا من صرب كوسوفو واحتجاجات متفرقة في أوساط القاطنين من كل الأعراق. وقد شجع ممثلي الخاص جميع السلطات على التعاون وشرع في بذل الجهود للتخفيف من الآثار التي خلفتها هذه السياسة في الناس في حالات معينة. غير أن لجوء العديد من السلطات والأحزاب الصربية إلى تسييس هذه المسألة أضعف الجهود التي بذلها في هذا السبيل.

١٦ - وواصل فيلق حماية كوسوفو عمله كهيئة للطوارئ المدنية وواصل كذلك تنفيذ المهام الموكلة إليه، خاصة في مجالات إزالة الألغام، والبحث والإنقاذ، وإطفاء الحرائق، والأنشطة الإنسانية والتدخل في حالات الطوارئ. وأُعيقت جهود الفيلق الرامية إلى استيفاء أصعب عناصر معيار ''تجنيد أفراد من طوائف الأقليات والاحتفاظ بهم'' بسبب الضغوط التي مارستها طائفة صرب كوسوفو نفسها على أفرادها المهتمين بالأمر. وما زالت السلطات في بلغراد ترفض الاعتراف بمشروعية فيلق حماية كوسوفو كمؤسسة وبمشاركة صرب كوسوفو فيه. وطلب ممثلي الخاص من المؤسسات المؤقتة العمل على تحسين تنسيق خدمات الطوارئ المقدَّمة في كوسوفو من أجل سد الثغرات والقضاء على الازدواجية وتسخير الموارد الشحيحة على أفضل نحو. كما أكد على ما أعربت عنه المؤسسات المؤقتة والمجتمع الدولي من ثقة متزايدة في فيلق حماية كوسوفو، وحدد مزيدا من الاحتياجات السياسية والمادية والمالية اللازمة لتعزيز تنميته.

١٧ - ونحن على عتبات عام ٢٠٠٥، اتضحت بجلاء الطريق التي ينبغي المضي فيها قدما في ما يتعلق بكوسوفو، وذلك في إطار المعالم التي حددها قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويسرّني القول إنه أُحرز تقدم في تنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة من خلال التزام قادة كوسوفو والتزام شركائنا الدوليين. فقد كثفت المؤسسات المؤقتة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من الاهتمام التي توليه لتنفيذ المعايير وللجهود المبذولة من أجل ذلك. ومن المؤشرات المشجِّعة في هذا الصدد تشكيل حكومة ائتلافية بسرعة نسبيا في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ومظاهر الالتزام بتنفيذ المعايير التي أبانت عنها قيادة الحكومة. لكن رغم الخطوات الملموسة التي قُطعت في بعض المجالات التي وجب التنويه بها، كان التقدم المحرز في تنفيذ المعايير غير متكافئ عموما ولم يُستوف أي معيار من المعايير الثمانية. ولن يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أن زخم المضي قدما مرهون بالمؤسسات المؤقتة وقادتها السياسيين وأفراد جميع الطوائف الذين يحرزون تقدما حقيقيا في استيفاء المعايير. وسيستوجب هذا الأمر منهم أن يترجموا عباراتهم ونواياهم الجديرة بالثناء والآليات والتدابير إلى نتائج ملموسة ومستدامة في كل المجالات المفيدة لجميع الناس في كوسوفو وأولئك الذين

شُردوا. فالنجاح أو الفشل متوقف عليهم في المجالات الداخلة ضمن مسؤولياتهم. ومن الواضح أن حدوث أية أعمال عنف في كوسوفو، مثلما حدث في آذار/مارس ٢٠٠٤، سيؤدي إلى انتكاسة العملية الجارية.

١٨ - ولا بد من بذل مزيد من الجهود المطردة في المجالات ذات الأهمية بالنسبة لطوائف الأقليات، بالرغم من عدم اشتراك غالبية الكيانات السياسية والزعماء السياسيين لصرب كوسوفو في المؤسسات المؤقتة على الصعيد المركزي. وما زالت ثقة طوائف الأقليات في منظومات كوسوفو السياسية والإدارية ضئيلة، وما برحت مشاركتهم في العملية السياسية والمراتب الرفيعة من دوائر الخدمة المدنية محدودة للغاية. وما زالت الهياكل الصربية الموازية قائمة في قطاعي الصحة والتعليم. وتبقى آفاق تحسّن الأوضاع مشوبة بالغموض بسبب اعتراض الحكومة الصربية على مشاركة صرب كوسوفو مشاركة هامة في مؤسسات كوسوفو وعملياتها. وإني أناشد صرب كوسوفو أن ينخرطوا بشكل بنّاء في مؤسسات كوسوفو وعملياتها، وأحث على الخصوص صرب كوسوفو على المشاركة في عملية إصلاح هيئات الحكم المحلي. وسيواصل ممثلي الخاص سعيه البنّاء نحو إشراك جميع أصحاب المصلحة في سبيل تعزيز الاستقرار في ظل تعدد الأعراق. والمؤسسات المؤقتة مُلزمة كذلك بالعمل مع ممثلي الخاص وقادة كوسوفو من أجل تذليل العقبات الحالية وتمهيد الطريق أمام مشاركة طوائف الأقليات مشاركة ذات مغزى في جميع مناحي الحياة في كوسوفو. وفي هذا الصدد، يجب على المؤسسات المؤقتة أن توفر مزيدا من الأموال الهامة لتيسير عودة المشردين، على أن يكمِّلها كبار قادة كوسوفو بأعمال ذائعة من أجل مد جسور التواصل مع العائدين والمشردين. وعلى طائفة الأغلبية أن تهيئ ظروفا تحس فيها طوائف الأقليات، وخاصة صرب كوسوفو، بالثقة لكي تعود إلى كوسوفو وتمكث فيها. كما يجب على السلطات الصربية أن تشجع هذه العملية باعتبارها تصب في مصلحة الصرب في كوسوفو بصورة مباشرة. ويمكن تعزيز الثقة والمصالحة بين الطوائف عن طريق المشاركة البناءة لجميع الأطراف في بحث موضوع الأشخاص المفقودين، على سبيل المثال. وأناشد جميع الأطراف أن تستأنف على الفور مشاركتها في الحوار المباشر الذي يجريه الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين، وأن تلبي نداء رئيسه الداعي إلى معالجة هذه القضية الإنسانية الخطيرة.

١٩ - ويشكل الدعم الموحَّد والمنسَّق من جانب المجتمع الدولي ككل، وخاصة من جانب أهم الدول الأعضاء مثل تلك الممثَّلة في مجلس الأمن وكذا في فريق الاتصال، أمرا أساسيا لنجاح مساعينا المشتركة ولما تضطلع به البعثة من أعمال تحت إشراف ممثلي الخاص. وفي هذا الشأن، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، زورِن - ييسين بيترسِن، ولجميع موظفي البعثة، رجالا ونساء، على تفانيهم والتزامهم بقيم الأمم المتحدة وأهدافها أثناء

قيامهم بمهمتهم الصعبة في غالب الأحيان. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لقوة كوسوفو، ولشريكينا في عمل البعثة – الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – ولسائر المنظمات والوكالات والجهات المساهمة والمانحة على التزامها وعلى ما قدمته من دعم سياسي ومادي قيِّم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

المرفق الأول

التقييم الفني الذي أعده الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو بشأن التقدم المحرز في استيفاء المعايير المتعلقة بكوسوفو، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

موجز

١ - تنقسم الثلاثة أشهر التي انقضت منذ تقديم تقريري الأخير إلى فترتين، هما: إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة، وشروع تلك الحكومة في أعمالها. وكان أبرز إنجاز خلال الفترة الأولى هو النجاح في إجراء انتخابات حرة ونزيهة (كما أوضح ذلك مجلس أوروبا) استوفت جميع متطلبات المعايير المتعلقة بكوسوفو.

٢ - واتسم شروع الحكومة الجديدة في أعمالها باندفاع شديد لإحراز مزيد من التقدم في استيفاء المعايير. وشمل ذلك التزاما شخصيا متميّزا من قِبَل رئيس وزراء كوسوفو، راموش هَراديناي بتلك المعايير وبتسريع الخطا نحو استيفائها. ومضت الحكومة فورا إلى الاتفاق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أهداف المعايير ذات الأولوية التي توقعتها في تقريري الأخير (انظر S/2004/907)، والمؤشرات التي يمكن بها قياس التقدم المحرز في تنفيذها. وقد أُنجز بنجاح البعض من عناصر خطة تنفيذ معايير كوسوفو، ومن ضمنها تلك التي تقدم العمل فيها في ظل الحكومة السابقة. واستُحدثت هياكل وآليات جديدة على الصعيد المركزي لتسريع الخطى نحو مواصلة استيفاء المعايير والعمل على إدامة النتائج المحققة ووتيرة تحقيقها. ووُضعت نهج مباشرة لأطراف فاعلة أخرى عليها المساهمة فيها، ومن بينها البلديات وبلغراد والزعماء السياسيون لصرب كوسوفو والكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وبات الناس ينظرون بمزيد من الإيجابية إلى المعايير بوصفها وسيلة لتحسين عيش وسبل رزقهم ومستقبلهم جميعا.

٣ - هذا و لم يكن التقدم المحرز في استيفاء جميع المعايير على نفس القدر من المساواة. ففي مجالي حقوق الملكية والعودة المستدامة بشكل خاص، لم يُحرز أي تقدم ذي شأن بسبب انعدام الآليات الفعالة لضمان استيفاء هذين المعيارين على صعيد البلديات وجمع البيانات على مستوى البلديات وبسبب تزايد عدد القضايا التي تأخرت المحاكم في البت فيها. وأعاقت بعض البلديات عمليات العودة. واستمر وقوع حوادث متفرقة رُجمت فيها حافلات نقل سكان الأقليات - و لم تلق دائما إدانة من قبل الزعماء السياسيين المحليين. وما زال الاستيلاء على الممتلكات أو استخدامها بصورة غير قانونية أمرا منتشرا على نطاق واسع.

وكان لهذه النتائج أثر سلبي في تحقيق المعايير الأخرى وفي التنمية الاقتصادية. هذا وقد عمل رئيس الوزراء هَراديناي على اتخاذ إجراءات مع زعماء البلديات للتشجيع على إحراز مزيد من التقدم خلال الفترات المقبلة المشمولة بالتقارير. وحرّية تنقل أفراد طوائف الأقليات محدودة (ويعزى ذلك جزئيا إلى ما يعتبرونه خطرا على أمنهم). ولذلك فإن سبل استفادتهم من الخدمات والوظائف والعدالة معطَّلة أيضا نتيجة لذلك. وبلغت نسبة توظيف أفراد الأقليات في القطاع العام ٥٥ في المائة من الحد الأدنى الواجب بلوغه. وتوقف الحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا والمشاركة المحلية لصرب كوسوفو بسبب رفض بلغراد الدخول فيه. كما أن الكنيسة الأرثوذكسية الصربية رفضت جميع مساعي البعثة، بما فيها تلك المتعلقة بإعادة بناء المواقع الدينية التي تضررت أو دُمرت خلال أعمال العنف التي حدثت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٤ - وتصف الفروع الآتية أهم المنجزات التي تحققت في ما يتعلق بكل معيار، وتُبين أهداف المعايير ذات الأولوية التي ستُعالج في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

عمل المؤسسات الديمقراطية: أهم المنجزات

٥ - أُجريت انتخابات أعضاء الجمعية وفقا لجميع متطلبات المعايير، واعتبرها مجلس أوروبا انتخابات حرة ونزيهة. وتشكلت حكومة ائتلافية بشكل سريع نسبيا. وعقدت الجمعية جلستين لم تحدث فيهما انتهاكات إجرائية. وأُنشئت عشر لجان تابعة للجمعية (إضافة إلى لجنة دائمة) بناء على اتفاق بين رئاسة الجمعية وزعماء المجموعات النيابية، بمن فيهم صرب كوسوفو. وعُين عضو من مجموعة القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهِيا في منصب رئاسة اللجنة المعنية بحقوق الطوائف ومصالحها (لم يشغله بعد). وتصحِّح مقترحات تعديل النظام الداخلي للجمعية (من الأولويات) التي تقدمت بها حتى الآن اللجنة الدائمة التابعة للجمعية الجديدة، إذا اعتُمدت، معظم أحكام النظام الداخلي المثيرة للجدل التي اعتمدتها الجمعية السابقة.

٦ - وأُنشئت أمانة تنسيق الشؤون الحكومية بهدف وضع الصيغة النهائية لقواعد الأعمال التنفيذية (من الأولويات) وضمان أن تنجز الحكومة أعمالها وتنسِّق أنشطة المؤسسات التابعة لها بالشكل الكافي. وتمت صياغة مدونة لقواعد السلوك في الخدمة المدنية. وظل امتثال المجالس البلدية للنظام الداخلي (من الأولويات) في مستوى مُرض عموما.

٧ - وأُنشئت ثلاث وزارات جديدة. وبمجرد الاتفاق على اختصاصات هذه الوزارات ودخولها طور العمل، ستتولى وزارة شؤون العودة والطوائف ووزارة إدارة الحكم المحلي مسؤولياتهما التي تشمل عودة المشردين والقضايا ذات الصلة بالطوائف. وتم الاتفاق على

إحداث مناصب وزارية جديدة، تشمل منصب نائب رئيس الوزراء و ١٥ نائب وزير. وخصصت الحكومة ثلاثة وزارية (من ١٣ منصبا) لممثلي طوائف الأقليات، على نحو ما يقتضيه الإطار الدستوري. وعُين نائب وزير لا ينحدر لا من أصل صربي ولا ألباني.

٨ - وشرعت الحكومة في عملية لزيادة نسبة توظيف أفراد طوائف الأقليات (من الأولويات) في القطاع العام عن طريق تحديد الوظائف الرفيعة المستوى التي يمكن أن تكون شاغرة لفائدة حملة خاصة الغاية منها توظيف أفراد من الأقليات. وتوجد في جميع الوزارات (باستثناء تلك الموجودة قيد الإنشاء) وحدات للغات. وتوفر خدمات ترجمة مناسبة لنسبة تقارب ٨٠ في المائة من اجتماعات المجالس البلدية واللجان البلدية.

٩ - وأقرت الحكومة مشروع قانون بشأن إنشاء لجنة مستقلة لوسائط الإعلام؛ ومن المتوقع أن تبدأ الجمعية مناقشته خلال جلستها العامة المقبلة. وقد منح مفوض وسائط الإعلام المؤقت ١١١ رخصة لمحطات إذاعية، ٧٢ منها تبث برامجها باللغة الألبانية، و ٣٣ باللغة الصربية، و ٣ باللغة البوسنية، و ٢ باللغة التركية، وواحدة باللغة الغورانية، في حين لم تُمنح أي رخصة لمحطة خاصة بطائفة الروما. وتوصّل مفوض وسائط الإعلام المؤقت إلى تسوية مع إذاعة كوسوفو العمومية، راديو وتلفزيون كوسوفو (RTK) وإذاعتين خاصتين (تلفزيون كوسوفو و TV21) بشأن شكاوى تتعلق بتغطية أعمال العنف التي وقعت في شهر آذار/مارس. وأقرت إذاعة RTK بأنها ''بثت تصريحات يمكن اعتبارها من عبارات الكراهية'' لأنها ''توحي بأن فئة عرقية معينة هي المسؤولة عن النشاط الإجرامي''. وتمت الموافقة على توفير حد أدنى من التمويل لتدريب موظفي هيئة التحرير خلال عام ٢٠٠٥. ومن المنتظر إنشاء مجلس للصحافة بحلول شباط/فبراير، واعتماد مدونة جديدة لقواعد السلوك للصحفيين. وجرت التحضيرات لصياغة مشروع قانون بشأن الإذاعة العمومية.

١٠ - وقد بعثت الحكومة إلى الجمعية بقانون بشأن حرية تنظيم النقابات. ومن بين ٢ ٨٠٠ منظمة غير حكومية مسجَّلة، تمثل ٣٠٠ منها صرب كوسوفو، و ٥٥ طائفة الروما، وتمثل أعداد أقل منها الطوائف البوسنية والتركية والغورانية والكرواتية. وهي تعمل بحرِّية نسبيا في جميع أرجاء كوسوفو.

عمل المؤسسات الديمقراطية: تحديات المعايير ذات الأولوية

١١ - يتعين إقرار النظام الداخلي للجمعية وتنفيذه بشكل متناسق مع الإطار الدستوري (من الأولويات). وينبغي أن تصبح اللجنة المعنية بحقوق الطوائف ومصالحها التابعة للجمعية آلية فعالة لتمثيل احتياجات جميع الطوائف في جميع مراحل العملية التشريعية (من الأولوية). وما زالت مشاركة ممثلي صرب كوسوفو في أعمال الجمعية موضع شك، فقد قاطعتها حتى

الآن مجموعة القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهِيا. ولم يتول صرب كوسوفو أيا من المنصبين الوزاريين اللذين خُصصا ومُنحا لهم، أو مناصب نواب الوزراء والمستشارين السياسيين التي عُرضت عليهم.

١٢ - ومن بين الأولويات صياغة القواعد الناظمة لتصريف الحكومة والبلديات أعمالها والالتزام بها. فقد وردت أنباء عن حدوث انتهاكين للنظام الداخلي للمجالس البلدية أثناء انتخاب رؤساء البلديات الجدد (وتمت تسويتهما بفضل تدخل البعثة).

١٣ - وناهزت نسبة تمثيل طوائف الأقليات في دوائر الخدمة المدنية (من الأولويات) ٩,٦ في المائة في جميع وزارات الحكومة المركزية (مقابل النسبة الواجب بلوغها وهي ١٦,٦ في المائة)، و ٦,٢ في المائة على صعيد دوائر اتخاذ القرار. وكانت نسبة توظيف الأقليات على مستوى البلديات غير كافية في ١٤ من ٢٧ بلدية مختلطة، مع أنها تقتصر عادة على المكاتب المعنية بقضايا الأقليات، ومع نسبة تمثيل تكاد لا تُذكر على صعيد دوائر اتخاذ القرار. وبلغت على العموم نسبة توظيف أفراد طوائف الأقليات في الخدمة العامة ٥,٨٣ في المائة (دون ١,٥ في المائة في شركة كهرباء كوسوفو، و ٤ في المائة في شركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في كوسوفو، و ١٥ في المائة في هيئة السكك الحديدية، و ١,٧ في المائة في المطار، و ١٦,٦ في المائة في إدارة الماء والنفايات والري، و ١٢ في المائة في نظام التدفئة الحضري).

١٤ - وتعاني النساء من قلة التمثيل على جميع المستويات: فثمة وزيرة واحدة (من بين ١٢ وزيرا)؛ وأمينة دائمة وموظفة واحدة (من ٣٠) من كبار موظفي البلديات التنفيذيين؛ وتشكلن نسبة ٣١ في المائة من نواب الجمعية (بموجب بند إلزامي في اللوائح الانتخابية) ولا توجد أي رئيسة لمجلس بلدي أو امرأة عضو في رئاسة جمعية كوسوفو. وينبغي إنشاء وتشغيل مكتب يعنى بقضية المساواة بين الجنسين. وينبغي تمويل خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين في كوسوفو وتنفيذها (أقرّتها الحكومة).

١٥ - ولا بد من الامتثال التام للسياسات المتعلقة باللغات (من الأولويات) ووضع نظم للرصد وفرض الجزاءات (من الأولويات). وتوجد لدى وزارة واحدة وثلاث بلديات (هي بريستينا، وصربيكا وبريزرِن) معدات للترجمة الفورية. ويوجد لدى معظم البلديات مترجم واحد على الأقل: وينبغي على ثلثي البلديات إفراد مزيد من الموظفين والموارد لتلبية الطلب على الترجمة التحريرية والشفوية (من الأولويات). وتُترجم نسبة ٣٣ في المائة من الوثائق الرسمية في البلديات والوزارات إلى جميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب. ولا يراعى

استخدام اللغات في اللافتات الرسمية الموجودة خارج مباني البلديات والوزارات واللافتات التي تبين أسماء القرى إلا بنسبة ٩ في المائة و ٥ في المائة على التوالي.

١٦ - لم تقم أي وزارة أو هيئة من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بإعداد خطط عناصر فرعية لميزانيتها تدل على **الموارد المالية المخصصة لطوائف الأقليات** (من الأولويات). ولا تتحمل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مسؤولية رصد تخصيص الموارد والنفقات في ضوء معايير التمويل وفقاً لحصص عادلة المتفق عليها للبلديات.

١٧ - وفيما يتعلق **بوصول إلى المعلومات** (من الأولويات)، يكرس راديو وتلفزيون كوسوفو حوالي ٨ في المائة من وقت البث لبرامج الأقليات (الهدف هو ١٥ في المائة). ولا تبث الإذاعتان الرئيسيتان الخاصتان أي برامج بلغات الأقليات. ولا تنشر أي من وسائل الإعلام المطبوعة على صعيد كوسوفو بلغات الأقليات. وثمة حاجة إلى تنفيذ خطة استراتيجية لبث برامج الأقليات (من الأولويات). كما أن ثمة حاجة إلى إعادة صياغة القانون المتعلق بهيئة الإذاعة العامة واعتماده وتنفيذه. وينبغي إنشاء مجلس الصحافة ووضع مدونة قواعد السلوك وتنفيذهما لإيجاد نظام ذاتي التنظيم أكثر فعالية ضد التحيز العرقي في تقارير وسائل الإعلام المطبوعة.

حكم القانون: الإنجازات الرئيسية

١٨ - تظهر إحصاءات الجرائم اتجاها إيجابيا، إذ يبلغ عن مستويات منخفضة من الجرائم الخطيرة ضد أفراد **طوائف الأقليات**: تجري محاكمة ألبانيين اثنين من كوسوفو عن الحالة الوحيدة لقتل صربي من كوسوفو منذ شهر آذار/مارس (٢٠٠٤). **وتتشابه معدلات الفصل النهائي في الجرائم** على العموم فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها أفراد **كل الطوائف** أو ترتكب ضدهم (من الأولويات). وتدل **معدلات الإدانة** المتراوحة بين ٦٧ في المائة و ٨٥ في المائة على أن المحاكمات فعالة وهادفة بما فيه الكفاية.

١٩ - وقد استمرت المحاكم المحلية في معالجة القضايا المتصلة بأعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس معالجة عادلة وتتسم بالكفاءة بدرجة معقولة: قدم للمحاكم ٣٤٨ شخصاً عن جرائم متصلة بأعمال الشغب. وعلما بأن ٩٨ من هؤلاء الأشخاص هم قيد التحقيق، في حين وجهت التهم إلى ٧٤ منهم، بانتظار المحاكمة، وأنهيت القضايا التي رفعت ضد ١٧٦ شخصاً. وعالجت معظم هذه القضايا الهيئة القضائية المحلية.

٢٠ - وتتسم **دائرة شرطة كوسوفو ودائرة إصلاحيات كوسوفو بتعدد عرقي تام** (من الأولويات). وهناك وعي متزايد بالحاجة إلى مشاركة النساء بشكل أكبر في العدالة وإنفاذ

القانون. وتشكل النساء ١٨ في المائة من دائرة إصلاحيات كوسوفو (وهو إنجاز ملائم بالمقارنة مع معايير أوروبا الغربية)، و ١٤ في المائة من دائرة شرطة كوسوفو. وتدرج في التدريب الموفر لضباط دائرة شرطة كوسوفو وموظفيها الجنائيين برامج توعية بشأن **المسائل الجنسانية**.

٢١ - وما زالت **دائرة شرطة كوسوفو** تضطلع بمسؤوليات متزايدة. وتجري العملية الانتقالية وفقاً للجدول الزمني المحدد: نُقلت ستة مخافر شرطة إضافية إلى قيادة دائرة شرطة كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشاهد الدائرة زيادة في عمليات التدريب والرصد. وتصدى ضباط في إدارة شرطة كوسوفو مدربين تدريبا خاصا ومزودين بتجهيزات خاصة بنجاح لمظاهرة عامة كبيرة وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ومرت دون حادث يذكر. وأجرت دائرة شرطة كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ما مجموعه ٣٢٣ عملية مداهمة وتفتيش أماكن، فألقت القبض على ٨ أشخاص وساعدت ١٢ ضحية وأغلقت ٤ مؤسسات مشتبه في تورطها في **الاتجار بالبشر**. ويجري حالياً تشغيل مرفق آمن مؤقت لضحايا الاتجار؛ وقد جرى تمويله لسنة ٢٠٠٥.

٢٢ - **المجالس المحلية لمنع الجريمة** (من الأولويات، وعنصر رئيسي لتحسين الأمن لجميع الطوائف على المستوى المحلي) تعمل في كل البلديات ما عدا ليبليان حيث يرفض صرب كوسوفو المشاركة. واجتمع رؤساء البلديات أو كبار المسؤولين من ٢٥ بلدية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ للإعراب عن دعمهم القوي **للمجالس المحلية لمنع الجريمة** ومناقشة أنشطتها وطريقة عملها. ويجري حالياً نشر ٣٠٠ ضابط آخر للقيام بأعمال الشرطة المحلية في مناطق مأهولة بأقليات ضعيفة عبر كوسوفو لتحسين أمنها.

٢٣ - واتخذت خطوات نحو تنفيذ **استراتيجية لمكافحة الفساد**، بما في ذلك حملة إعلامية وحلقات عمل لصياغة خطة عمل.

حكم القانون: تحديات المعايير ذات الأولوية

٢٤ - ما زال تقديم المسؤولين عن **أعمال العنف التي وقعت في آذار مارس ٢٠٠٤** للمحاكمة يشكل إحدى الأولويات.

٢٥ - وما زالت حرية التنقل المحدودة تعوق وصول **طوائف الأقليات** إلى العدالة والمحاكم رغم افتتاح مكتبي اتصال جديدين للمحاكم (بريزرين وفيتينا) وإدارة لمحكمة بريستينا البلدية في غراكانيكا خلال الفترة التي يشملها التقرير. ولا يزال صرب كوسوفو يعانون من نقص

التمثيل في صفوف **القضاة والمدعين العامين**: ٥,٢ في المائة و ٢,٣ في المائة على التوالي (من الأولويات). ولم يقدم سوى عدد قليل من مرشحي صرب كوسوفو المؤهلين.

٢٦ - وما زال **الفريق الاستشاري المعني بشؤون الأمن في كوسوفو** على المستوى المركزي متوقفاً بسبب عرقلة بلغراد لمشاركة صرب كوسوفو.

٢٧ - كما أن مشروع القانون المتعلق بإنشاء المعهد القضائي لكوسوفو (من الأولويات) لتوفير **تدريب** إجباري قبل التعيين **للقضاة والمدعين العامين** معطل لدى الحكومة ولم يحل بعد إلى الجمعية.

٢٨ - وهناك متأخرات متراكمة متزايدة في **الفصل في قضايا المحاكم وتنفيذها**. ومن المتوقع أن يتسبب نشر نظام آلي لإدارة القضايا على نطاق كوسوفو في تخفيف المشكلة (ولكن ليس حلها). وعلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي أن تضع استراتيجية أكثر فعالية لإدارة المحاكم (بما في ذلك التماس دعم المانحين).

٢٩ - ثم إن العوائق والممارسات التمييزية القائمة على **نوع الجنس** لا تعالج بمنهجية. ويجب تطبيق القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين تطبيقا فعالا؛ كما يتعين تنسيق التشريعات الأخرى مع هذا القانون. وما زالت نسبة النساء بين المدعين العامين والمحامين منخفضة (١٦ في المائة و ٦,٥ في المائة على التوالي). وهناك حاجة إلى أحكام تعالج المضايقة الجنسية والتمييز وتنشئ آليات إنفاذ فعالة في مدونات السلوك المهنية للقضاة والمدعين العامين. وينبغي إدماج برامج التوعية الجنسانية إدماجا كاملا في برامج تدريب القضاة والمدعين العامين وموظفي المحاكم والمفتشين القضائيين ومراجعي الحسابات.

٣٠ - وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية للقضاء على **العنف ضد المرأة والطفل والاتجار بهما وغير ذلك من أشكال الاستغلال**. ويتعين اعتماد وتنفيذ مشروع خطة عمل كوسوفو لمكافحة الاتجار. ويعتبر عدد قضايا المحاكم المتصلة **بالاتجار** منخفضاً بالمقارنة مع عدد الاعتقالات وغيرها من الإجراءات المتخذة ضد الاتجار: لم تسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تحقيقات أو اتهامات سابقة للمحاكمة، ولم تفصل المحاكم إلا في ثلاث قضايا. وجرى التبليغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ عن ١٠٥ أحداث من أحداث **العنف المترلي**. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية، بما في ذلك استخدام الأوامر الوقائية الصادرة عن المحاكم، لتنفيذ لائحة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رقم ١٢/٢٠٠٣ المتعلقة بالحماية من العنف المترلي.

حرية التنقل: الإنجازات الرئيسية

٣١ - ساعد على زيادة حرية التنقل تحسين البيئة الأمنية وقت كتابة هذه الوثيقة والمبادرات الدولية، بما فيها الترتيبات الأمنية الخاصة في الطوائف الضعيفة بشكل خاص. وتبذل حالياً جهود مهمة لمعالجة الجريمة العرقية، بما في ذلك **خفارة المجتمعات المحلية** وتدريب موظفي الموارد المدرسية وتعيين **موظفين لمكافحة الجريمة بين الجماعات العرقية** في كل مخافر الشرطة. وتعد **المجالس المحلية لمنع الجريمة** بالغة الأهمية. وبدأت الحكومة تدخل في مبادرات **حوار بين فئات المجتمع المحلي** لإعادة بناء الثقة والطمأنينة بين الطوائف. ويجري بانتظام التحقيق في حالات الرشق بالحجارة المتفرقة والتنديد بها من جانب بعض قادة طوائف الأغلبية.

٣٢ - وتستفيد طوائف الأقليات من **خدمة الحافلات الإنسانية** (٠٠٠ ٣٥ راكب في الشهر - من الأولويات) و ''قطار حرية التنقل'' (٠٠٠ ٥ راكب في الأسبوع). ورغم أن النقل المتعدد الإثنيات مهدد حالياً بالإغلاق لأسباب مالية، فقد أثبت قابليته للبقاء بفضل حافلات الخدمة المدنية (٦٠٠ راكب في اليوم، من بينهم ٢٠ في المائة من الأقليات)، التي لم تواجه أي موقف عدائي مهم منذ بدايتها. وكل هذه الخدمات ممولة من قبل الحكومة. وقد قبلت الحكومة هدف مضاعفة عدد الطرق وتواتر نقل الأقليات خلال الأشهر الستة المقبلة.

٣٣ - وأُدرجت في **برامج** المدارس الابتدائية والثانوية مواد تدعو إلى التسامح والتعددية الثقافية (من الأولويات). وتجري صياغة كتب دراسية للصفوف الأدنى. وأوصى فريق عامل مشترك بين المؤسسات المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بوضع قائمة **بأسماء** القرى والمدن تستخدم في الوثائق الرسمية، وقد وُضع أمر توجيهي إداري لهذا الغرض. وبلغت نسبة الامتثال ٨٠ في المائة في البلديات. ويرد في الفقرة ٨ من هذا المرفق استعراض للتقدم المحرز في الامتثال للسياسات **اللغوية** (من الأولويات).

حرية التنقل:تحديات المعايير ذات الأولوية

٣٤ - جرى، على أساس تقييمات أمنية موضوعية، إزالة **نقاط التفتيش** من معظم الطرق الرئيسية **وتقليل حراسة الشرطة إلى أدنى حد**. إلا أن **نظرة** طوائف الأقليات إلى أمنهم تؤثر في حركة التنقل بقدر ما يؤثر فيها التقييم الموضوعي. ثم إن الأقليات، خاصة صرب كوسوفو في المناطق ذات الأغلبية الألبانية، وكذلك ألبان كوسوفو في البلديات الشمالية لا تشعر بالأمان في سفرها عبر مناطق الأغلبية. (ويدل استطلاع أجري مؤخرا على أن ٧٧

في المائة من صرب كوسوفو يرون أن حكم القانون أو حرية التنقل هو أهم المعايير. وقد زاد إحساس صرب كوسوفو بانعدام الأمن بنسبة ٥ في المائة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٤).

٣٥ - وما زالت **الأحداث التي تعاق فيها حرية التنقل أو تُهدد** (مثل رشق مرافق النقل بالحجارة) **تقع** على نحو متفرق. ونادراً ما يلقى القبض على مرتكبي هذه الأعمال (من الأولويات)، وهم شبان في أغلب الحالات. وكان **نهب** منازل من شردوا في آذار/مارس ٢٠٠٤ المعاد بناؤها ولكن غير المأهولة بعد سائداً في أوبيليك وكوسوفو بوليي وفوسترين وفراشر. وشوهت الممتلكات **بالحربشات على الجدران** - مثل الشعار القائل ''لا عودة للصرب''بالألبانية والذي يحمل توقيع الجيش الوطني الألباني، والمطلي على مبنى البلدية في أوليبيك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وهناك حاجة إلى تبديل اللافتات المشوهة، كما ينبغي إزالة اللافتات والرموز التي تخالف الإطار الدستوري وتسبب الكرب لطوائف الأقليات. وتدل الأرقام المتواترة لدى القوة الأمنية الدولية في كوسوفو على وقوع ما يصل إلى ٥ أحداث عرقية في الأسبوع. وينتقل أطفال صرب كوسوفو في الشمال الريفي لبريستينا وأوبيليك إلى المدرسة تحت حراسة عسكرية وإلا فلن يكون من المرجح أن يحضروا الدروس. وما زالت طوائف الأقليات ترى حاجة إلى حراسة الجنود أو الشرطة أو تعتمد على مرافق النقل الموفرة خصيصاً.

٣٦ - وعلى قادة المؤسسات المؤقتة على جميع المستويات العمل على تهيئة جو من الثقة تشعر فيه الأقليات بالأمان في تنقلها خارج مجتمعاتها الخاصة. ويتطلب ذلك المزيد من **التنديد العلني** بكل أعمال العنف والمضايقة والتخويف ضد الأقليات؛ وضمان تقديم مرتكبي هذه الأعمال **للعدالة** دائماً؛ والقيام **بحملات عامة للتوعية والتسامح** (كلها من الأولويات). وقد يساعد في ذلك إقامة آلية مركزية لرصد الجرائم وعبارات الكراهية وغيرها من أعمال عدم التسامح ذات الصبغة العرقية.

٣٧ - والأقليات بحاجة إلى أن يتمكنوا من التنقل بسهولة إلى مناطق الأغلبية للوصول إلى المحاكم والمرافق الطبية وغيرها من الخدمات. ولا بد من البدء في العمل على إنشاء **نظام متكامل للنقل العام** (من الأولويات). وعلى هيئة كوسوفو للنقل (كوسوفوترانس) أن توظف **سائقين من الأقليات وتفتح خطوطاً تجريبية** (كلاهما من الأولويات). ويجب أن يكون للمشغلين من الأقليات تراخيص: تفيد الحكومة بأن ثلاثة تراخيص نقل أصدرت لشركات لصرب كوسوفو ويجري معالجة ثلاثة تراخيص أخرى. وتحتاج الشركات التي تشغلها طوائف الأقليات إلى الدعم. ويحوز فرد واحد من إحدى طوائف الأقليات ترخيصاً للإشهاد على صلاحية مركبته للسير على الطريق، مما يجعل من الصعب جداً على الأقليات

تجديد تسجيل السيارات. فثمة حاجة إلى المزيد. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات **لزيادة خيارات النقل** إلى ومن مناطق الأقليات، وبلوغ هدف مضاعفة عدد الطرق وتواتر وسائل النقل للأقليات (من الأولويات).

٣٨ - ولا بد للقادة في كوسوفو من اتخاذ مبادرات للحوار بين الطوائف لإعادة بناء الثقة والطمأنينة بين الطوائف. وعلى جميع مستويات الحكومة أن تضع استراتيجيات للمصالحة والحوار بين الأعراق، بما في ذلك القيام بزيارات منتظمة إلى مستوطنات المشردين داخليا ومواقع العائدين.

٣٩ - وهناك حاجة إلى الامتثال امتثالا تاما **للسياسة اللغوية** القائمة.

عمليات العودة المستدامة وحقوق الطوائف وأفرادها: الإنجازات الرئيسية

٤٠ - أنشئت **وزارة للاتصالات وشؤون العائدين** (أولوية) كي تضطلع بالمسؤولية عن عمليات العودة المتعلقة بجميع الطوائف (من الأولويات). ويجري وضع الصيغة النهائية لاختصاصات الوزارة. وسوف تتولى لجنة توجيهية وضع الطرائق وخطط تدبير الموظفين (وكلاهما من الأولويات). وقررت الحكومة تخصيص منصب وزاري لممثل عن صرب كوسوفو (ولم ترشح أحزاب صرب كوسوفو أحدا). وعُين نائبا وزير (ألباني من كوسوفو ومصري). وهناك سبع بلديات لديها استراتيجيات لعمليات العودة إلى البلديات (من الأولويات) أقرتها الأفرقة العاملة البلدية؛ ويجري إعداد ١٦ من هذه الاستراتيجيات؛ وبدأ تنفيذ ست منها. وهناك اثنتان وعشرون بلدية لديها موظفون لعمليات العودة إلى البلديات.

٤١ - وبدأت **مشاريع عمليات العودة** المنظمة في أروسيفاتس، وستربتسي، وجنيلان، وبريزرن، ودراغاس، وبيتس، وكلاينا، وليبليان، وميتروفيتسا للسماح بعودة أسر صرب كوسوفو، وألبان كوسوفو، والروما، والأشكالي، والمصريين، والغوران. وما زالت الميزانية الموحدة لكوسوفو هي الممول الرئيسي لعمليات العودة، ووفرت لجميع العائدين **وثائق الهوية الكافية** في الوقت المطلوب.

٤٢ - ويجري إحراز تقدم في برنامج التعمير من الأولويات عقب العنف الذي وقع في شهر آذار/مارس. وأُعيد تشييد جميع المدارس حسب الجدول الموضوع. وتم الانتهاء من تشييد ٨٤٧ مترلا (من بين ٨٩٧ من المنازل المقرر تشييدها). وأُضيف إلى البرنامج سبعة وخمسون مترلا في بريزرن و ٣٠ مترلا في كوسوفو بوليي، وأوبيلتس. وطُلب تدبير مبلغ إضافي قدره ١,٦ مليون يورو من الميزانية. وتعهدت اللجنة المركزية المشتركة بين الوزارات بمعالجة مسألة **الممتلكات التجارية**، ووسعت إلى حد بعيد من سياسة **التعويض الثانوي عن أعمال البناء**.

ومن بين ٣٣٨ مستفيدا مستحقا قبل ١١٦ مستفيدا التعويض بموجب هذه الخطة. وتم إعداد ملفات ٤٨٧ مستفيدا (من بين ٦٣٢ مستفيدا) من المستحقين للحصول على مساعدة البدء الأوروبية لعام ٢٠٠٠.

٤٣ - وأُحرز تقدم في إنشاء **إطار القانون وحقوق الإنسان** لدعم إقامة مجتمع مستقر متعدد الأعراق. وبدأ تنفيذ حملة إعلامية (من الأولويات) مع إعلان **قانون مكافحة التمييز**. والتزمت الحكومة بأن تشارك البعثة في تقديم التقارير إلى مجلس أوروبا بمقتضى الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية.

عمليات العودة المستدامة وحقوق الجماعات وأفرادها: تحديات معايير الأولوية

٤٤ - ثمة حاجة إلى تشغيل **وزارة شؤون العائدين** والطوائف في ظل اختصاصات واضحة وموارد كافية، بما في ذلك الموظفون (من الأولويات). وثمة حاجة لإعداد قاعدة بيانات عن السكان المشردين، بما في ذلك معلومات عن طلبات العودة ومستويات عمليات العودة. كما أن هناك حاجة إلى وجود مراكز تنسيق لعمليات العودة في كل وزارة. وتحتاج البلديات إلى وضع استراتيجيات **عمليات العودة إلى البلديات** (من الأولويات)، إن لم تكن قد فعلت ذلك، وتحتاج جميع البلديات إلى تنفيذ تلك الاستراتيجيات. ويتعين على المرأة أن تشارك، على جميع مستويات صنع القرارات والتخطيط، في قضايا الطوائف وعمليات العودة. وتحتاج جميع البلديات إلى **دعم عمليات العودة** بنشاط (من الأولويات)، بما في ذلك تلك البلديات التي لم تتخذ سوى في الآونة الأخيرة خطوات التحضير الضرورية، مثل تعيين موظفين لعمليات العودة إلى البلديات والسماح بعقد اجتماعات عمليات العودة إلى البلديات في المباني البلدية.

٤٥ - ومن ضمن الأولويات **الإسراع بوتيرة عمليات العودة** وخفض عدد طلبات العودة غير الملباة. ولم يعد من الأشخاص المشردين منذ عام ١٩٩٩ سوى ٢ ٣٠٢ إلى كوسوفو خلال عام ٢٠٠٤ بنسبة تقل عن ٤٠ في المائة عما شهده عام ٢٠٠٣، وهو ما يعزى بدرجة كبيرة إلى العنف الذي وقع في آذار/مارس. وما زال هناك ١ ٨٦٤ شخصا مشردين منذ أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس. وثمة حاجة إلى إتمام برنامج التعمير (من الأولويات). ولا بد من تعاون الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في تعمير المواقع والآثار الدينية الأرثوذكسية. ولا تزال المنازل الشاغرة تتعرض لأعمال السلب (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه). وثمة حاجة إلى التدخل على المستويين البلدي والمركزي، بما في ذلك تمويل أعمال الأمن الخاصة في بلديات ميتروفيتسا ونوشتري، وأوبيليك (الممولة حاليا من أموال عمليات العودة). وثمة حاجة إلى الإسراع بوتيرة **المدفوعات المتعلقة بالتعويض الثانوي عن أعمال**

البناء: تم التسديد إلى ١٢ من المستفيدين (من بين ١١٦ مستفيدا قبلوا التعويض)؛ وما زالت جميع المدفوعات الأخرى معلقة. وتم تقديم المدفوعات ومن بين ٤٨٧ من الملفات المستكملة) إلى ١٠٢ من المستفيدين المستحقين للحصول على مساعدة البدء الأوروبية لعام ٢٠٠٠.

٤٦ - ويتعين أن تقدم جميع مستويات الحكومة **دعما ملحوظا** إلى عملية العودة (من الأولويات)، بما في ذلك: وضع **استراتيجيات للتواصل** مع صرب كوسوفو وغيرهم من الجماعات (من الأولويات)؛ وكفالة أن تفهم طائفة الأغلبية وتقبل مسؤولياتها عن عمليات العودة المستدامة؛ وأن تضطلع بالمسؤولية عن **تقديم المساعدة الإنسانية** إلى العائدين.

٤٧ - والعائدون بحاجة إلى القدرة على التنافس في **المجال الاقتصادي وسوق الوظائف** (من الأولويات) دون تمييز أو قيود استنادا إلى حرية الحركة. ومن المحتمل أن تكون أرقام فرصة عمل الأقليات بالقطاع الخاص أقل من النسبة في القطاع العام التي تبلغ ٩ في المائة (٦,٢ في المائة على مستويات صنع القرارات). والحكومة بحاجة إلى إقرار اللوائح والتوجيهات الإدارية بغرض **تنفيذ قانون مكافحة التمييز**، وكفالة أن ينص القانون على توفير وسائل حماية وانتصاف وجزاءات تتسم بالفعالية لمكافحة التمييز (جميعها من الأولويات).

الاقتصاد: الإنجازات الرئيسية

٤٨ - تم إصدار ستة من النصوص التشريعية الثمانية عشرة المطلوبة لاستكمال **القاعدة التشريعية الاقتصادية**، أو هي بسبيلها إلى الإصدار، ويجري الآن إصدار سبعة منها، وتقوم الجمعية بتنقيح ثلاثة منها (بدأ العمل في اثنين منها). كما أنشئت ثلاث مؤسسات من بين **المؤسسات الحكومية الضرورية الجديدة ذات الصلة بالاقتصاد** البالغ عددها أربع مؤسسات.

٤٩ - وهناك تحسن في **عملية الميزانية** (من الأولويات) ولكنها تواجه تأخيرا وتحتاج إلى تدخل من البعثة (انظر الفقرة ٥٤ أدناه). وتم توفير المخصصات المالية المطلوبة من الميزانية الموحدة لكوسوفو لعام ٢٠٠٤ من أجل المساعدة في **مجال الإصلاح والتعمير** (من الأولويات). واتخذت خطوتان (من بين أربع خطوات) لتحسين **الشفافية** في مجال تقديم التقارير عن الميزانية وتطويرها. وبُذلت جهود لوضع أولويات للعمل المتعلق بالميزانية وزيادة التنسيق مع الوكالات الكثيرة الإنفاق. والتزمت الحكومة شفويا بزيادة الجهود الرامية إلى إدراج المجتمع المدني وطوائف الأقليات في آليات تقديم المشورة بشأن السياسات (من الأولويات). وجرى تعميم نشرات منتظمة بشأن الاقتصاد الكلي.

٥٠ - ويجري العمل على مواصلة تعزيز **القدرة المؤسسية**. وأنشئ مجلس مستقل لاستعراض الضرائب والجمارك (من الأولويات) وبدأ المجلس العمل في أواخر عام ٢٠٠٤. كما أنشئ مركز لمعلومات الائتمان ومحطة للاتصالات بشأن التأمين. وبدأ العمل لتحديد أولويات إنشاء المؤسسات المطلوبة لتطوير القطاع الخاص، بما في ذلك وكالة لتشجيع الاستثمار (من الأولويات). ويجري العمل على تعديل لائحة تتعلق بتعيين أعضاء مجلس إدارة هيئة كوسوفو لقطاع المصارف والمدفوعات من أجل تعزيز استقلالية المؤسسة (من الأولويات).

٥١ - وبُذلت جهود لزيادة **فرص عمل الأقليات**، وإمكانية وصول **طوائف الأقليات** إلى المؤسسات المستدرة للإيرادات. وفُتح مكتبان لإدارة الضرائب في مناطق الأقليات (ستريتسي وبيتروفيتسا) (من الأولويات). وبدأ عمل **دائرة للجمارك** متعددة الأعراق (١٨ في المائة كنسبة إجمالية للأقليات؛ و ١٦ في المائة لصرب كوسوفو) (من الأولويات) وقدرتها المهنية في تزايد. وتفيد الحكومة، رغم عدم تقديم أرقام، بأن جميع عمليات الشراء يتم الإعلان عنها بثلاث لغات (من الأولويات).

٥٢ - ويجري تطوير مؤشرات مدى الامتثال لدفع **الضرائب**. وأحرز تقدم جوهري في توفير إشراف على القطاع المصرفي والتأمين والمعاشات التقاعدية يتسم بقدر أكبر من الموثوقية والفعالية. وأوشك على الانتهاء تنفيذ نظام السداد بدون نقدية في كوسوفو.

٥٣ - وبدأ عمل مجالس المديرين المؤقتة في **المؤسسات الرئيسية الأربع المملوكة ملكية عامة** (شركة كهرباء كوسوفو، وشركة كوسوفو للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وسكك حديد البعثة، ومطار بريستينا). وهناك تزايد في تحصيل الفواتير وأعمال التحصيل الأخرى التي تقوم بها المؤسسات المملوكة ملكية عامة على امتداد كوسوفو: تقترب من نسبة ١٠٠ في المائة فيما يخص شركة كوسوفو للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (زيادة في أعمال التحصيل من ٥ في المائة إلى ٧٠ في المائة؛ و ٨٤ في المائة بالنسبة إلى مرافق قطاع المياه (زيادة في أعمال التحصيل من ١٥ في المائة إلى ٥٠ في المائة)؛ و ٦٠ في المائة بالنسبة إلى شركة كهرباء كوسوفو (أعمال التحصيل بنسبة ٣٢ في المائة). وتخضع جميع حسابات المؤسسات المملوكة ملكية عامة للمراجعة الخارجية وتُنشر هذه الحسابات.

الاقتصاد: تحديات معايير الأولويات

٥٤ - لم يتم الانتهاء من وضع الميزانية الموحدة لكوسوفو لعام ٢٠٠٥ (من الأولويات) وقت كتابة التقرير. وانخفضت فوائض الأموال إلى حد كبير عقب الإنفاق الذي زاد عن المتوقع خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتتشاور الحكومة مع البعثة في الوقت

الذي تعمل فيه على تنفيذ مشورة صندوق النقد الدولي لخفض الحد الأعلى للميزانية بغرض تجنب التوسع غير المستدام، لا سيما في الإنفاق المتكرر.

٥٥ - وثمة حاجة لوضع خطة عمل لمواصلة **بناء القدرات المؤسسية** في القطاع الاقتصادي. ولم يجتمع مجلس هيئة كوسوفو للاستئمان منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وثمة حاجة إلى التزام الحيطة لكفالة ألا يعوق تأثير الحكومة عمل المؤسسات المستقلة من قبيل مجلس الاستعراض المستقل.

٥٦ - وتبلغ نسبة عمالة **طوائف الأقليات** ٤ في المائة في هيئة كوسوفو للقطاع المصرفي والمدفوعات، و ٤,٥ في المائة في هيئة الضرائب (٤ في المائة بالنسبة إلى صرب كوسوفو). وثمة حاجة إلى مزيد من الجهود الحقيقية والملموسة لكفالة مشاركة القطاع المدني وطوائف الأقليات في صنع القرارات الاقتصادية. وتحقق المرأة إيرادا يقل متوسطه بنسبة ٦٥ في المائة عن إيراد الرجال: وهي بحاجة إلى الوصول إلى الموارد المالية (الائتمانات والقروض والإعانات والاستثمارات) والضمانات الإضافية (الضمانات المصرفية الملحقة بحيازة الممتلكات).

حقوق الملكية: الإنجازات الرئيسية

٥٧ - أحرز تقدم حيال إنشاء وتشغيل **سجل لحقوق الأموال العقارية والمساحة**. وبدأت المرحلة الأولى من تشغيل السجل الرقمي؛ وبدأ العمل بالتسجيل اليدوي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويجري التدريب على القوانين والإجراءات. وبدأ العمل بالسجلات الفنية في خمس بلديات على سبيل التجربة. وتفيد المؤسسات المؤقتة بأن هناك ٢٦ بلدية لديها قواعد بيانات ذات أشكال ونصوص. وتجري إجراءات الطعون بشكل طيب: وتم تسوية ما يزيد على ٩٠ في المائة من الطعون (٧٤ طعنا من بين ٨١ طعنا) ضد قرارات تتصل بالسجل وسجل المساحة وذلك في غضون الفترة الزمنية الإلزامية.

٥٨ - وقد ووفق على اقتراح، بإجراء تقييم للمستوطنات غير الرسمية المطلوب لوضع استراتيجية للتنظيم وخطة للعمل والتزم مكتب رئيس الوزراء بتوفير التمويل اللازم لتيسير إجراء هذا التقييم.

٥٩ - وقامت مديرية الإسكان والممتلكات ولجنة المطالبات المعنية بالإسكان والممتلكات بالبت في ٧٩ في المائة من المطالبات (٢٣ ٠٧٥ مطالبة) التي تنظر فيها والمتعلقة بحالات الشغل والاستعمال بصورة غير مشروعة، ويسير العمل في المسار الصحيح المفضي إلى إتمامه في غضون الفترة الزمنية المحددة في إطار خطة كوسوفو لتنفيذ المعايير أي أوائل عام ٢٠٠٥.

وتم تنفيذ ٤٣ في المائة من قرارات المطالبات (٨٣١ ٩ مطالبة). وقدمت الشرطة الدعم في إنفاذ قرارات المحكمة في جميع الحالات عند طلب ذلك الدعم. وبدأت الحكومة الإجراءات اللازمة لتنقيح الإطار التنظيمي للتخطيط المكاني من أجل كفالة توفير الحماية للممتلكات والحقوق الأخرى المتعلقة بجميع الأفراد، بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو حالة الممتلكات.

حقوق الملكية: تحديات معايير الأولوية

٦٠ - لم يتم الفراغ بعد من إعداد **قائمة لجرد التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية على المستويين المركزي والبلدي**، الأمر الذي يعوق إحراز تقدم في صياغة **تقييم تشريعي استراتيجي وخطة عمل** (من الأولويات). ونتيجة لذلك، هناك تداخل وتضارب بين بعض مشاريع القوانين المتعلقة بالملكية المقدمة من المؤسسات المؤقتة. وثمة حاجة لعملية تنفيذ فعالة للأحكام المتعلقة بالملكية والوراثة من قانون المساواة بين الجنسين. ولم تفرغ أية بلدية من إعداد خطة تنمية بلدية. وينبغي أن يشارك في عملية الإعداد لخطط التنمية المساحية والبلدية خبراء في المجال الجنساني أو ممثلات عن النساء. وينبغي أن تتضمن تقييمات الآثار الاجتماعية - الاقتصادية فقرات تتعلق بتقييم المسائل الجنسانية.

٦١ - **وتتواصل** على نطاق واسع **ممارسات شغل الممتلكات واستخدامها بصفة غير قانونية**. ولم تفض سوى ٩ في المائة من قرارات الفئة جيم التي نفذتها مديرية الإسكان والممتلكات ولجنة المطالبات المعنية بالإسكان والممتلكات إلى تمكين المالكين الشرعيين من استعادة ممتلكاتهم. وتظل نسبة احترام القرارات الصادرة عن اللجنة، واحترام حقوق الملكية، منخفضة: تطلبت ١ ٠٠٣ حالة (من أصل ١٦٦٩ حالة) من مطالبات الفئة جيم الناجحة التي أفضت إلى تمكن المالكين الشرعيين من استعادة حيازة ممتلكاتهم، تنفيذ عمليات إخلاء بالإكراه. ولا يزال هناك عدد يربو على ٠٠٠ ٦ من الممتلكات تحت إدارة مديرية الإسكان والممتلكات. وعلى الرغم من أن أجهزة الشرطة قد استجابت بشكل إيجابي لجميع الطلبات الواردة لتقديم الدعم فيما يخص القرارات المتعلقة بالملكية، لا يوجد سوى نزر يسير من الأدلة عن القيام بعمليات إنفاذ استباقية (من الأولويات). ولم تستخدم البلديات دعم الشرطة، أو غير ذلك من الصلاحيات، لمنع عمليات الشغل غير القانونية، أو المعاقبة عليها (من الأولويات): لم يقدم سوى طلبين بلديين للحصول على دعم من الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتسم لجوء الجمهور إلى الشرطة بشأن المسائل المتعلقة بالملكية بالانخفاض: قُدمت ٣٨ شكوى تتعلق بالممتلكات إلى الشرطة على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بقضايا تتعلق بالممتلكات، عددها ١٦٣ ٥ قضية، قدمت إلى المحاكم المدنية

في النصف الأول من عام ٢٠٠٤. وثمة حاجة إلى توجيهات واضحة بشأن السياسات المتعلقة بمعالجة قضايا الشغل غير القانوني للممتلكات، وغيرها من القضايا المتعلقة بالممتلكات (علاوة على الأنشطة المتعلقة بأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، التي توجد فعلا مبادئ توجيهية بشأنها)، وإلى تبني السلطات البلدية والمحاكم والشرطة لنهج شامل ومنسق.

٦٢ - وهناك حاجة لتقييم شامل للاحتياجات وتخصيص الموارد لضمان توفر **الحماية القضائية** الكافية لحقوق الملكية (من الأولويات). وينوء بالمحاكم المدنية كم كبير من القضايا، وتتزايد أعداد القضايا المتراكمة لديها. وفي النصف الأول من سنة ٢٠٠٤، كان معدل القضايا المقدمة للمحاكم يزيد بمقدار الضعف على معدل الفصل فيها. ولا يُلجأ كثيرا للمحاكم الجنائية: على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، أحالت الشرطة ست قضايا جنائية تتعلق بالممتلكات إلى المدعين العامين. ويظل تنفيذ القرارات المتعلقة بالممتلكات محدودا: تم التنفيذ بشكل كامل في النصف الأول من سنة ٢٠٠٤ نسبة ٢٢ في المائة من القضايا التي كانت بانتظار التنفيذ، ثم إن ما يربو على نصف القضايا المتبقية ينتظر إجراءات التنفيذ، لمدة تزيد على سنة.

٦٣ - وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتنظيم **المستوطنات غير الرسمية** (من الأولويات). ولم يشرع بعد في تحليل الأوضاع على المستوى المركزي، الأمر الذي يعوق صياغة خطة عمل، وجميع الإجراءات المترتبة عليها. ولم تقم سوى السلطات البلدية في ميتروفيكا وفوشيتيرن، بالنظر إيجابيا في خيارات تخطيط مساحية لحماية المستوطنات غير الرسمية، وتحسين مستواها. ولم تتخذ تدابير على المدى القصير لحماية حقوق سكان المستوطنات غير الرسمية، ومنع المزيد من تشريدهم.

٦٤ - ولا تزال البلديات الشمالية لليبو سافيك/تشه، وزيفتشان، وزوبين بوتوك، خارج نطاق نظام السجل المساحي. وتتوفر وثائق الوكالة المساحية لكوسوفو باللغة الصربية، لكنها لا توزع بشكل سليم على البلديات الشمالية، أو داخل نطاقها. وثمة ضرورة لإجراء تقييم الاحتياجات لضمان توفر الموارد الكافية (أولوية). ولا تزال السجلات أيضا غير مكتملة، لأن سجلات الملكية المحتفظ بها في صربيا والجبل الأسود ليست متاحة للاطلاع (من الأولويات).

٦٥ - وثمة حاجة إلى أنشطة منهجية، وإلى توفر الشفافية فيما بين المؤسسات، والتنسيق والاتصال، لضمان إحراز تقدم بشأن هذا المعيار.

التراث الثقافي: الإنجازات الرئيسية

٦٦ - يتوفر لدى الحكومة برنامج لسنة ٢٠٠٥، يتعلق بعقد حلقات عمل، والقيام بأنشطة للشباب والمنظمات غير الحكومية، لزيادة احترام التراث الثقافي.

٦٧ - وتم الفراغ من إعداد **قائمة جرد لمواقع التراث المعماري** غير الأرثوذكسية، في ٢٦ بلدية. ويتوقع أن يسهل توظيف شخصين من صرب كوسوفو في شعبة التراث الثقافي (وانتداب موظفين دوليين تابعين لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو) الانتهاء من هذه العملية في وقت قريب، بالنسبة لجميع مواقع التراث المعماري في بلديات صرب كوسوفو، وبالنسبة للآثار التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في البلديات الست والعشرين، التي تم إنجاز ما يتعلق بمعالم تراثها الثقافي الأخرى. وتظل قيمة التمويل الحكومي (٤,٢ مليون يورو) المخصصة للمرحلة الأولى من **برنامج إعادة البناء** للمواقع الثقافية والدينية، التي تضررت أثناء أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، في حدود ميزانية ٢٠٠٥. وتحرص الحكومة على التعاون مع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وبلغراد، في عملية إعادة البناء، وقد قُدمت عدة نُهج للكنيسة (انظر الفقرة ٧٠ أدناه).

٦٨ - وشرعت شعبة التراث الثقافي في حملة توظيف خاصة لزيادة **توظيف أفراد طوائف الأقليات**، في كل المؤسسات الثقافية، بما في ذلك ٢٢ وظيفة في مجال الإعلانات محفوظة للأقليات. وتم الفراغ من **مشروع القانون المتعلق** بالتراث الثقافي (بمشاركة من صرب كوسوفو حتى آذار/مارس ٢٠٠٤)، وقد حددته الحكومة بوصفه أحد تشريعاتها ذات الأولوية. وقد أُرسل المشروع إلى زعماء الأحزاب السياسية لصرب كوسوفو، لإبداء ملاحظاتهم عليه.

٦٩ - وتعد الحكومة لاتخاذ **سياسة حفظ متكاملة** للتراث الثقافي. علما بأن هذه السياسة، التي سيتم إعدادها في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٥، ستغطي فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، وستصحبها خطة عمل لكل سنة. وتسترشد هذه الخطة بـ ''الاستراتيجية الثقافية لكوسوفو'' التي أُعدت بالتشاور مع الخبراء المحليين وأخصائيي مجلس أوروبا.

التراث الثقافي: تحديات المعايير ذات الأولوية

٧٠ - تتوزع متوسطات نسب توظيف أفراد طوائف الأقليات (من الأولويات) على النحو التالي: ٨ في المائة في وزارة الثقافة (باستثناء شعبة التراث الثقافي)، والمؤسسات الثقافية؛ ٢٢ في المائة في شعبة التراث الثقافي (بما في ذلك شخصان من صرب كوسوفو)؛ و ٩ في المائة على المستوى الإقليمي. وثمة حاجة إلى التمثيل على المستويات العليا. وانسحب

الأعضاء الممثلون **لصرب كوسوفو** من فريق **الصياغة لقانون التراث الثقافي**، إثر أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤؛ ولم ترد تعليقات من أحزاب صرب كوسوفو. ولم تأذن **الكنيسة الأرثوذكسية الصربية** بجمع المعلومات المتعلقة بمواقع **تراثها المعماري** (من الأولويات). ورفضت بلديات صرب كوسوفو تقديم معلومات إلى الموظفين من غير الصرب في شعبة التراث الثقافي (يعمل اثنان من الصرب في الشعبة – انظر الفقرة ٦٧ أعلاه). وأبقت الكنيسة الأُرثوذكسية الصربية على انسحابها من مذكرة التفاهم بشأن **برنامج إعادة البناء** للمواقع الثقافية والدينية التي تضررت أثناء أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ (من الأولويات). ورفضت النُهج العديدة التي قدمتها المؤسسات المؤقتة إلى الكنيسة الأُرثوذكسية.

الحوار

٧١ – جدد رئيس الوزراء هاراديناي مرارا تأكيده بالتزام الحكومة بالدخول في حوار بناء مع بلغراد. وتواصل بلغراد رفض المشاركة في ذلك، واضعة مجموعة من الشروط لاستئناف الحوار، من بينها: الانتظار إلى ما بعد انتهاء الانتخابات؛ وتقديم ضمانات أمنية إضافية؛ وتنفيذ سياسات اللامركزية، ومشاركة بلغراد فيها؛ وحل المشاكل المتعلقة بالكهرباء؛ وإبداء اعتراضات على بقاء السيد هاراديناي رئيسا للوزراء.

٧٢ – وقد سعيت، بدعم كامل من الحكومة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية (الرئيس المشارك لفريق العمل المعني بالمفقودين) إلى إقناع رئيس وزراء صربيا بالحاجة العاجلة إلى استئناف عقد دورات الفريق العامل.

٧٣ – وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ستحتفظ بمهام قيادة **العلاقات الإقليمية** لكوسوفو، وتحمل مسؤولية ذلك، فإن الحكومة تزيد تدريجيا من مشاركتها الوظيفية، دون التدخل في الصلاحيات المحفوظة للبعثة. وشاركت الحكومة والبعثة في مبادرة ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كما تقومان بالتفاوض بشأن اتفاق تجارة حرة مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وقد مُثلا في اجتماعات عدة عقدت تحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

فيلق حماية كوسوفو: الإنجازات الرئيسية

٧٤ – واصل فيلق حماية كوسوفو امتثاله لحكم **القانون**، وتطوير إمكانياته، وممارسة واجباته، وفقا **للولاية** المنوطة به باعتباره منظمة طوارئ مدنية (من الأولويات).

٧٥ - وشهدت مشاركة **طوائف الأقليات** (من الأولويات) زيادة طفيفة: تم توظيف ٢٦ فردا من أفراد طوائف الأقليات على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، (١٨ شخصا من الصرب وشخصان من البوشناق، وشخصان من الكروات، وشخصان من الأشكالي، وشخصان من الأتراك). ومن مجموع ٣ ٠٢٤ فردا نشطا في فيلق حماية كوسوفو ينتمي ١٥٧ إلى طوائف الأقليات (٣٣ من الأشكالي، و ١٧ من البوشناق، و ٨ مصريين، وشخص واحد غوراني، و ٩ كروات، و ١٤ مسلما، واثنان من طائفة الروما، و ٤٣ شخصا من الصرب، و ٣٠ من الأتراك). وأجرى فريق مشترك تابع لفيلق حماية كوسوفو/قوة كوسوفو دراسة استقصائية للكيفية المثلى لتوظيف أفراد طوائف الأقليات والاحتفاظ بهم.

٧٦ - وتم التخلي عن ست عشرة منشأة وموقعا، من **المنشآت والمواقع البالغ عددها ٥٩ منشأة وموقعا. ويتوقع تحقيق هدف (الثلث)، في وقت قريب، رهنا بتوفر الأموال اللازمة لإعادة بناء المواقع المجمعة.**

٧٧ - واتخذت خطوات تحضيرية تجاه تشكيل **لواء الدفاع المدني** (من الأولويات) لتغطية جميع وظائف الطوارئ المدنية الأساسية. ومن شأن ذلك تجميع الموارد، وبناء قدرة لفيلق حماية كوسوفو في مجال التدريب، والقيادة، والمراقبة، واللوجستيات، والتغيير التنظيمي. ولا يزال الفيلق يتلقى **التوجيه الاستراتيجي**، من خلال فريق تطوير فيلق حماية كوسوفو (الذي كان يعرف سابقا بفريق تطوير الحماية المدنية)، الذي اشترك في رئاسته مع قائد قوة كوسوفو، والذي يضم رئيس الوزراء، وممثلي فريق الاتصال الذي مقره في بريستينا.

فيلق حماية كوسوفو: تحديات المعايير ذات الأولوية

٧٨ - ثمة حاجة لتوفير المزيد من التأهيل المهني. لفيلق حماية كوسوفو، بما في ذلك وضع هيكلية قيادة منسقة وفعالة. ويتطلب **تطوير قدرة تدريبية** (من الأولويات)، وتوفير المعدات الضرورية للبعثة، دعما دوليا على الصعيدين السياسي والمالي (من الأولويات). ولضمان ذلك، يحتاج الفيلق إلى معالجة أوجه سوء الفهم لدوره وطبيعته.

٧٩ - وتبلغ مشاركة **طوائف الأقليات** في الفيلق (من الأولويات) ٥,٢ في المائة (مقابل الهدف المتوخى هو ١٠ في المائة). وقد أبلغ الفريق التابع لفيلق حماية كوسوفو/قوة كوسوفو أن صرب كوسوفو قد تعرضوا لضغط مكثف من طوائفهم للحيلولة دون انخراطهم في الفيلق، ويعود ذلك إلى رفض بلغراد لشرعية الفيلق، ومشاركة صرب كوسوفو فيه. وقد فصل أحد عشر شخصا من الصرب، في الفترة المشمولة بالتقرير، لعدم المواظبة على

الحضور. وثمة حاجة إلى تحقيق المزيد، بما في ذلك من طرف أفراد الطوائف نفسها، لدعم أفراد الأقليات، الذين ينضمون إلى فيلق حماية كوسوفو، ولا سيما الصرب.

الخاتمة

٨٠ - ثمة حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن الأهداف المتعلقة بالمعايير التي هي أساسية للغاية من أجل إقامة كوسوفو متعددة الأعراق تتمتع بالاستدامة، كما أنها بالغة الصعوبة في الوقت نفسه. بيد أنه لا يمكن أن يتطرق الشك إلى أن الحكومة الجديدة ورئيس الوزراء ملتزمان بتحقيق هذه المعايير باعتبارها أولوية ذات أسبقية. وقد حققت المؤسسات المؤقتة تقدما جيدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك، سواء من حيث ما قدمته المؤسسات المركزية من مساهمات جوهرية، وما تم إنجازه من تغييرات هيكلية، من شأنها، متى تواصل توفر الإرادة السياسية، تحقيق مزيد من التقدم في الفترات المشمولة بالتقارير القادمة.

المرفق الثاني

تشكيل وقوام شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بما فيها وحدات الشرطة الخاصة، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١٢٣	الصين	١٩
الأرجنتين	١٢٣	غانا	٣٥
الأردن	٤٢٩	فرنسا	٧٠
اسبانيا	١٥	الفلبين	٨٧
ألمانيا	٢٦٢	فنلندا	٩
أوكرانيا	٢١٢	فيجي	٣١
إيطاليا	٥٩	قيرغيزستان	٥
باكستان	١٩٧	الكاميرون	٩
البرازيل	٣	كينيا	٢٨
البرتغال	١١	ليتوانيا	٧
بلجيكا	صفر	ماليزيا	٥
بلغاريا	٥٢	مصر	٣٤
بنغلاديش	٨٠	ملاوي	١٥
بولندا	١٢٣	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٩٤
تركيا	٢١٤	موريشيوس	صفر
تونس	٥	النرويج	٢٠
الجمهورية التشيكية	١٢	النمسا	٢٩
الدانمرك	٢٠	نيبال	٤٥
رومانيا	١٨٤	نيجيريا	٥٢
زامبيا	٣٣	الهند	٢٩٢
زمبابوي	٢٥	هنغاريا	١٠
سلوفينيا	١٤	هولندا	١
السنغال	صفر	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠٦
السويد	٢٧	اليونان	١٧
سويسرا	٨		
		المجموع	**٣ ٤٥١**

تشكيل دائرة شرطة كوسوفو في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

الفئة	النسبة المئوية	العدد
ألبان كوسوفو	٨٤,٦	٥ ٢٩٠
صرف كوسوفو	٩,٤	٥٨٥
أفراد الأقليات العرقية الأخرى	٦,٠	٣٧٩
المجموع		**٦ ٢٥٤**
الرجال	٨٥,٨	٥ ٣٦٥
النساء	١٤,٢	٨٨٩

المرفق الثالث

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

البلد	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	٢
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٤
إيطاليا	١
باكستان	١
البرتغال	١
بلجيكا	١
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
زامبيا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النرويج	١
نيبال	٢
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
المجموع	**٣٧**

Map No. 4133 Rev. 18 UNITED NATIONS
February 2005

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section